

نقد متن الحديث بعرضه على الروايات الثابتة  
دراسة استقرائية تحليلية في كتاب المجروحين للإمام ابن حبان

***Criticism of Hadith Text by Comparing it with the Authentic Narrations:  
An Inductive and Analytical Study in the Book of al- Majrūhīn by Ibn  
Hibbān***

محمد جهاد البنا\*، فتح الدين بيانوني\*\*، ليلي سوزانا شمسو\*\*\*

**الملخص**

يعرض هذا البحث جانبًا من جهود الإمام ابن حبان -رحمه الله تعالى- في نقد متن الحديث في كتاب المجروحين، من خلال جمع الأحاديث التي انتقدها الإمام باستخدام أحد المقاييس النقدية الخاصة بمتون الأحاديث، وهو "عرض متن الحديث على الروايات الثابتة"، والعمل على تخريجها وبيان الحكم عليها. ويهدف البحث إلى إبراز جهود الإمام ابن حبان في نقد متن الحديث، والتأكيد على عناية المحدثين بنقد سند الحديث ومتمنه، وعدم اقتصرهم على نقد أحدهما دون الآخر، وبيان مدى موافقة أو مخالفة الإمام لأحكام غيره من الأئمة على تلك الأحاديث. وقد اتبع الباحث المنهج الاستقرائي في جمع الأحاديث التي ردها الإمام بناء على عرض متونها على الروايات الثابتة عن الرواة الثقات، والوقوف على أحكام العلماء عليها. واستفاد من المنهج الوصفي التحليلي في دراسة هذه الأحاديث وبيان موقف العلماء منها. وقد توصل البحث إلى التأكيد على عناية الإمام بنقد متن الحديث، مع أن كتابه من الكتب المتخصصة في ترجمة الرواة الضعفاء،

\* طالب دكتوراة، كلية أصول الدين، جامعة السلطان شريف علي الإسلامية، (UNISSA)، بروناي، دار السلام،  
[20po2013@unissa.bn](mailto:20po2013@unissa.bn).

\*\* الأستاذ في الحديث، كلية أصول الدين، جامعة السلطان شريف علي الإسلامية، (UNISSA)، بروناي دار السلام.  
[fathiddin.beyanouni@unissa.edu.bn](mailto:fathiddin.beyanouni@unissa.edu.bn)

\*\*\* الأستاذة المساعدة في الحديث، كلية أصول الدين، جامعة السلطان شريف علي الإسلامية، (UNISSA)، بروناي دار السلام.  
[lilly.shamsu@unissa.edu.bn](mailto:lilly.shamsu@unissa.edu.bn).

الأمر الذي يثبت عناية المحدثين بنقد متن الحديث، وعدم إهمالهم لهذا الجانب، ويردّ دعوى المستشرقين اقتصار المحدثين على نقد سند الحديث دون متنه.

الكلمات المفتاحية: متن الحديث، نقد، ابن حبان، كتاب المجروحين.

### ABSTRACT

*This article presents part of the efforts of Ibn Hibban -may Allah shower mercy on him- in criticizing the text of hadith narrations in his book of al-Majrūhīn, by collecting hadiths that Ibn Hibban criticized using one of the critical criteria of texts of hadith's narrations, which is "comparing the text of hadith with the well established narrations", and presenting a brief takhrij of these hadiths as well as the judgements from scholars on them. The article aims to highlight Ibn Hibban's contribution in criticizing the text of hadith along with other hadith scholars. This study also aims to indicate the extent to which Ibn Hibban agrees or disagrees with other scholars' judgements on those hadiths. The inductive method will be applied in collecting the related hadiths and presenting scholars' judgements on them, while the descriptive and analytical method will be implemented in studying these hadiths and views of hadith scholars related to them. The article emphasizes Ibn Hibban's concern in criticizing the text of hadith narrations, despite the fact that his book is one of those specialized in the biography of weak narrators. This indicates that Hadith scholars do not overlook criticism of the text of Hadith narration, contrary to the claim of orientalisists that they limited their criticism to the isnad of Hadith narration.*

**Keywords:** Hadith Text, Criticism, Ibn Hibbān, The Book of al-Majrūhīn.

### المقدمة

الحمد لله الممّود بجميع المحامد تعظيماً وثناءً، المتصف بصفات الكمال عزّة وكبرياءً، المستحق للحمد والثناء، يحكم ما يريد ويفعل ما يشاء، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أفاض علينا من جزيل آلائه أمنناً وإيماناً، وأسبغ علينا من كريم ألطافه منناً وإحساناً، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله بعثه للعالمين رحمةً وأماناً، وأنار به الطريق سنةً وقرآناً وهدىً وفرقاناً، فصلوات الله وسلامه عليه ما ذكره الذاكرون الأبرار وما تعاقب الليل والنهار، أما بعد:

فقد ألف المحدثون مؤلفات جمّة مطوّلة ودقيقة في فنّ الحديث الشريف رواية ودراية، فظهرت كتب الرواية كالمسانيد والمصنفات والصحاح والسنن والمستدركات والمستخرجات والمشیخات والمعاجم كما ظهرت كتب دراية الحديث سنّداً ومتمناً، مثل كتب مصطلح الحديث، وكتب الجرح والتعديل، وكتب شروح الحديث وغيرها. تلكم المؤلفات الحديثية المتنوعة تبين مدى اهتمام علماء الأمة

وعنايتهم بأحاديث رسول الله ﷺ من حيث الجمع والتدوين والرواية والدراسة والتصنيف وغير ذلك خدمة للسنة النبوية المطهرة. وتعد كتب الرجال من المصنفات المهمة المتعلقة بالحكم على رواة الحديث جرحًا وتعديلاً، وتتناول موادها العلمية أقوال النقاد حول رجال الإسناد أو رواة الحديث من أجل بيان أحوالهم وسبر مروياتهم الحديثية، ومع اختصاص تلك المؤلفات بنقد سند الحديث، فإنها لم تغفل نقد متون الأحاديث التي يرويها بعض الرواة الذين تُعرف بهم وتُترجم لهم.

وإذا أمعنا النظر في أقوال علماء هذه الأمة في نقدهم للأحاديث لوجدنا أنهم يعنون بنقد الحديث من جانبين رئيسيين: نقد إسناد الحديث، ونقد متن الحديث، ولم يقتصروا على الجانب الأول فقط<sup>(1)</sup>، كما يدعي بعض المستشرقين الغربيين، ومن تأثر بهم من الكتاب المسلمين، ومن ذلك المستشرق جولدتسهير<sup>(2)</sup>، والأستاذ أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام<sup>(3)</sup>.

ومما يؤكد عناية المحدثين بنقد متن الحديث ما رواه الإمام الرامهرمزي عن عبد الرحمن بن مهدي قال: "إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل"<sup>(4)</sup>، وروى كذلك أنه قيل لشعبة بن الحجاج: من أين تعلم أن الشيخ يكذب؟ قال: "إذا روى عن النبي ﷺ: لا تأكلوا القرعة حتى تذبوها، علمت أنه يكذب"<sup>(5)</sup>، وغيرها من الأقوال التي تدل على اهتمامهم بنقد المتن (النقد الداخلي)، أما اهتمامهم بنقد الإسناد فظاهر وجلي.

(1) انظر: ربيع محمد محمد يونس، شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن والرد عليها، (القاهرة: مجلة كلية الدراسات الإسلامية، 2019م، العدد 36)، ص: 462-464.

(2) Ignaz Goldziher. (1971). *Muslim Studies, (Muhammedanische Studien)*, translated from the German by C.R. Barber and S.M. Stern, London: George Allen & Unwin Ltd. vol. 2, pp. 140f.

(3) أحمد أمين، فجر الإسلام، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص: 238.

(4) الرامهرمزي الحسن بن عبد الرحمن القاضي. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (د.م: دار الفكر)، ط 3، ص: 316. والخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية)، ص: 431.

(5) الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص: 316.

ومما يزيد هذا البحث أهمية وقيمة أن كتاب المجروحين هو من كتب الجرح والتعديل، ويتناول أقوال النقاد في جرح الرواة، ومع ذلك فقد كانت له عناية خاصة بنقد متون الأحاديث النبوية، الأمر الذي يبرز عناية المحدثين بنقد المتن في المصنفات الحديثية غير المخصصة لذلك. وقد استخدم ابن حبان عددا من مقاييس نقد متون السنة المقررة لدى المحدثين والنقاد، ومن أهم تلك المقاييس النقدية المتنية: عرض الحديث على الرواية الصحيحة الثابتة أو مقارنة روايات الحديث بعضها ببعض، وهذا من المقاييس الرئيسة لنقد متن الحديث، فالرواية الصحيحة لا يمكن أن يعارض بعضها بعضا، يطبق المحدثون هذا المقياس من خلال عرض رواية الراوي لحديث ما، على روايات غيره من الثقات الأثبات لهذا الحديث، لمعرفة مدى موافقته أو مخالفته لهم في رواية هذا الحديث، وهو مقياس يستخدم في نقد سند الحديث كما يستخدم في نقد متنه. فإذا وافق الراوي هؤلاء الرواة الثقات في رواية الأحاديث حكموا بدقة حفظه وضبطه للروايات، وإذا كثرت مخالفته لهم حكموا بعدم ضبطه، وردّ مروياته. وفي المعارضة بين الروايات يمكن معرفة الشواهد والمتابعات التي قد تسبب أحيانا في نقل الأحاديث من درجة دنيا إلى درجة عليا، ومعرفة الصحيح والحسن والضعيف والشاذ والمنكر والمعلل والمدرج وغير ذلك، والحكم على الرواة وضبطهم وإتقانهم<sup>(6)</sup>.

ومن الدراسات السابقة التي تكلمت عن هذا المقياس من مقاييس نقد المتن ما يأتي:

1- مقالة علمية بعنوان "نقد ابن حبان للأحاديث والرواة في كتاب المجروحين"، للدكتور عطا الله محمد علي العتيبي، حيث عرض فيها لأهم قواعد نقد متون السنة النبوية عند ابن حبان في كتاب المجروحين، وذكر نوعية أوجه نقد متون السنة عند ابن حبان، وهي مبنية على قسمين رئيسيين هما المخالفة وغير المخالفة، أما المخالفة فهي تنوعت إلى مخالفة المتن للقرآن الكريم ثم مخالفة المتن للسنة الثابتة، ثم مخالفة المتن لأصول الاستدلال الشرعية، ثم مخالفة المتن للعقيدة، ثم مخالفة المتن للقواعد الشرعية، ثم مخالفة المتن للعقل والحس. أما القسم الثاني من أوجه نقد متون السنة غير المخالفة

(6) محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، (المملكة العربية السعودية: مكتبة الكوثر، 2007)، الباب الثالث: الضبط والإتقان والطريق إلى معرفتهما، ص: 49.

فهي إما أن المتن لا يشبه كلام النبوة، أو أنه يشبه كلام الوعاظ والزهاد، أو يشبه كلام القصاص، أو يشبه كلام الفقهاء، أو يشبه الإسرائيليات، أو فيه المبالغة في الأجر والعقاب.

2- كتاب "مقاييس نقد متون السنة"، للدكتور مسفر غرم الله الدميني، تناول هذا الكتاب القيم دراسة متون السنة ومقاييس المحدثين والفقهاء في نقدهم لمتون السنة النبوية، وهو يشتمل على تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة، تكلم المؤلف في الباب الأول عن نقد المتن عند الصحابة وجمع الأقوال المأثورة عنهم في نقد الحديث من جهة متنه، ثم عرض خلاصة عن المقاييس المعتمدة عندهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. أما الباب الثاني فقد تكلم فيه المؤلف عن مقاييس النقد عند المحدثين، وختمه بمناقشة شبيهة اهتمام المحدثين بنقد الأسانيد وإهمالهم نقد المتن، وتناول الباب الثالث مقاييس النقد عند الفقهاء. وذكر أن من نتائج المقارنة بين الحديثين معرفة كون بعض الألفاظ في ذلك المتن ليست من كلام النبي ﷺ وأنها مدرجة من أحد الرواة، أو أن في الحديث اضطراباً يمنع من ترجيح رواية على أخرى، أو وجود قلب في الرواية، أو وقوع تصحيف أو تحريف فيه، أو الوقوف على زيادة في ألفاظ بعض الروايات على الروايات الأخرى.

3- كتاب "جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف"، للدكتور محمد طاهر الجوابي، أظهر المؤلف في هذا الكتاب جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، فذكر مقاييس نقد المتن عند الصحابة، ثم ذكر منهج نقد متن الحديث بعد عهد الصحابة إجمالاً وأتى ببعض الأمثلة، ثم تكلم عن علامات الوضع في الحديث ومقاييسه معتمداً على كتاب المنار المنيف لابن قيم الجوزية. وذكر نتائج عرض أو مقارنة روايات الحديث بعضها ببعض على أوجه متعددة: منها ما يتعلق بالخطأ في شكل كلمات المتن كالتصحيف، ومنها ما يتعلق بتغيير مواقع الكلمات كالمقلوب، ومنها ما يتعلق باختلاف معاني روايات الحديث الواحد كالمضطرب، ومنها ما يتعلق بوجود زيادة في المتن كمدرج المتن، ومنها ما يتعلق بمخالفة الراوي لغيره من الثقات كالشاذ والمنكر، ومنها ما يتعلق بتعارض معنى الحديث مع القرآن الكريم، أو مع ما ثبت من الحديث الصحيح، أو مع المسلمات العقلية كمشكل الحديث، والحديث المعل.

وسيركز هذا البحث على دراسة الأحاديث التي انتقد الإمام ابن حبان متونها في كتاب المجروحين، باستخدام مقياس "عرض متن الحديث على الروايات الثابتة"، وتخرجها تخريجا مختصرا، ثم ذكر أقوال العلماء في الحكم على الحديث اتفاقاً أو اختلافاً، ومناقشة ما اختلف العلماء في الحكم عليه منها، وبيان وجه الصواب في ذلك حسب ما يظهر للباحث.

وقد اتبع الباحث المنهج الاستقرائي في جمع الأحاديث التي ردها الإمام من خلال استخدام هذا المقياس، والوقوف على أحكام العلماء عليها في كتب الموضوعات خاصة، وفي كتب علم الحديث عامة. كما استفاد من المنهج الوصفي التحليلي في دراسة هذه الأحاديث وبيان سبب ردها، وتحليل موقف العلماء منها.

وسيتم عرض نقد الإمام ابن حبان لمتون الروايات الحديثية باستخدام هذا المقياس: مخالفة متن الحديث للرواية الصحيحة، من خلال المطالب الآتية:

### المطلب الأول: ردّ حديث رمي أهل مكة له بالقضاء الفاسدة خلال أدائه للعمرة

قال رحمه الله في ترجمة إسحاق بن إبراهيم الطبري: "روى عن الفضيل، عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن ابن أبي أوفى قال: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ فِي بَعْضِ عُمَرِهِ، فَجَعَلَ أَهْلُ مَكَّةَ يَرْمُونَهُ بِالْقِتَاءِ الْفَاسِدَةِ، وَنَحْنُ نَسْتُرُهُ عَنْهُ»" (7).

#### أولاً: تخريج الحديث

الحديث أخرجه بنحوه دون ذكر الرمي بالقضاء، البخاري في صحيحه (8)، بلفظ: "اعتمر رسول الله ﷺ فطاف بالبيت وصلى خلف المقام ركعتين، ومعه من يستره من الناس"، ومسلم في صحيحه (9)،

(7) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (حلب: دار الوعي، 1977)، ج:1، ص:138.

(8) البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (دمشق: دار ابن كثير ودار اليمامة، 1993)، ج:2، ص:580.

(9) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1955)، ج:2، ص:968.

كلاهما (خالد بن عبد الله وهشيم) عن إسماعيل بن أبي خالد، عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه مرفوعاً.

وقد أخرج الحديث أبو نعيم الأصبهاني في الحلية<sup>(10)</sup>، من رواية إسحاق نفسه، بلفظ: "وهم يرمونه ونحن نستره"، ودون ذكر الرمي بالقضاء كذلك، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه مرفوعاً، ولم أقف على من أخرج هذا الحديث بزيادة الرمي بالقضاء الفاسدة، كما أورده الإمام ابن حبان.

### ثانياً: الحكم على الحديث

حكم الإمام ابن حبان على هذا الحديث بالبطلان، لمخالفته رواية الثقات له عن إسماعيل بن أبي أوفى، حيث قال: "المشهور من حديث إسماعيل، عن ابن أبي أوفى<sup>(11)</sup> قال: «كنا مع النبي ﷺ حين اعتمر، فطاف بالبيت وطفنا معه، وسعى بين الصفا والمروة، ونحن نستره من أهل مكة أن يرميه أحد أو يصيبه شيء»، هذا هو المحفوظ عن إسماعيل بن أبي خالد في خبره، فأما رمي أهل مكة بالقضاء الفاسدة فهو كذب وزور، ما كان هذا في عمرته تلك؛ لأنه ﷺ دخلها بأمان وعهد كان بينه وبين قريش أن يقيم بها ثلاثاً، ثم يرحل فأقام بها ثلاثاً، وتزوج بها ميمونة وهما حلالان»<sup>(12)</sup>، ووافقه ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ<sup>(13)</sup>، والذهبي في الميزان<sup>(14)</sup>.

<sup>(10)</sup> أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (مصر: مطبعة السعادة، 1974)، ج: 8، ص: 139.

<sup>(11)</sup> في الأصل، حديث إسماعيل بن أبي أوفى، وهذا خطأ.

<sup>(12)</sup> ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج: 1، ص: 138.

<sup>(13)</sup> انظر: ابن القيسراني، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، تذكرة الحفاظ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (الرياض: دار الصميعة للنشر والتوزيع، 1994)، ص: 191.

<sup>(14)</sup> انظر: للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1963)، ج: 1، ص: 178.

قال أبو نعيم: "صحيح ثابت متفق عليه من حديث إسماعيل، غريب من حديث الفضيل تفرّد به إسحاق" (15).

وقد ردّ الإمام ابن حبان هذه الرواية لمخالفتها الرواية الثابتة لهذا الحديث، وليس فيها ذكر الرمي بالقضاء، والله أعلم.

### المطلب الثاني: ردّ حديث من أدرك من الجمعة ركعة

قال ابن حبان رحمه الله في ترجمة إبراهيم بن عطية الواسطي: "وقد روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رُكْعَةً فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى»، رواه عنه إسماعيل بن عبد الله بن خالد الرقي" (16).

### أولاً: تخريج الحديث

الحديث أخرجه بنحوه ابن ماجه في السنن (17)، وابن خزيمة في صحيحه (18)، والحاكم في مستدركه (19) بلفظ (فقد أدرك الصلاة) بدلا من (فليصل إليها أخرى)، والبيهقي في السنن

(15) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج:8، ص:139.

(16) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج:1، ص:109.

(17) أخرجه ابن ماجه في السنن حديث رقم 1121، باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.م: دار إحياء الكتب العربية وفيصل عيسى الباي الحلبي)، ج:2، ص:209، قال المحقق: إسناده ضعيف لضعف عمر بن حبيب.

(18) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه حديث رقم 1850. ابن خزيمة. صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، 2017)، ج:3، ص:173، قال الأعظمي: إسناده صحيح.

(19) أخرجه الحاكم في المستدرک حديث رقم 1077، و1078، و1079. الحاكم، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1990)، ج:1، ص:429.

الصغير<sup>(20)</sup>، والطبراني في مسند الشاميين<sup>(21)</sup> معلقاً، جميعهم: عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

### ثانياً: الحكم على الحديث

ذهب ابن حبان إلى أن ذكر لفظ الجمعة في هذا الحديث خطأ لمخالفة متنه لرواية الثقات من أصحاب الزهري، فقال: "وهذا خطأ، إنما الخبر: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رُكْعَةً»، وذكر الجمعة قاله أربعة أنفس عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة كلهم ضعفاء"<sup>(22)</sup>، وأكد ذلك في صحيحه بقوله: "باب ذكر الخبر الدال على أن الطرق المروية في خبر الزهري من أدرك من الجمعة ركعةً، كلها معللة ليس يصح منها شيء"، ثم أورد رحمه الله الرواية الصحيحة بلفظ "صلاة" وليس "الجمعة"، من طريق مالك بن أنس، كما هو مبين في التخريج<sup>(23)</sup>. ووافقه ابن الجوزي حيث يقول عن الحديث الذي فيه لفظ الجمعة: "لا يصح الاحتجاج به"<sup>(24)</sup>، وأورده أيضاً في كتابه

(20) أخرجه البيهقي في السنن الصغير حديث رقم 644، باب ما تدرك به الجمعة. البيهقي، السنن الصغير، تحقيق: عبد المعطي، (باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية، 1989)، ج: 1، ص: 245.

(21) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين حديث رقم 2885، باب من انتهى إلينا من مسند عبد الرحمن بن نمر اليحصبي الدمشقي. الطبراني، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984)، ج: 4، ص: 119.

(22) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج: 1، ص: 109.

(23) قال المحقق: إسناده صحيح على شرط مسلم، وصحح إسناده الألباني كما في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، وفي السراج المنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير. الألباني، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمته من صحيحه وشأده من محفوظه، كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة، رقم الحديث 1485، ج: 3، ص: 129. والألباني، السراج المنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير، (د.م. دار الصديق، 2009)، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة وأحكامها، رقم الحديث 1503، ج: 1، ص: 264.

(24) ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، التحقيق في أحاديث الخلاف، تحقيق: مسعد عبد الحميد، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1994)، رقم الحديث 812، ج: 1، ص: 507.

العلل المتناهية في الأحاديث الواهية<sup>(25)</sup>. وقال البيهقي عن الرواية بلفظ "الصلاة": "هذا هو الصحيح وهو رواية الجماعة عن الزهري"<sup>(26)</sup>.

لكن الحاكم صحح الرواية بلفظ الجمعة، فقال: "كلّ هؤلاء الأسانيد الثلاثة صحاح على شرط الشيخين، ولم يخرّجاه بهذا اللفظ"<sup>(27)</sup>، ووافقه الذهبي حيث احتج بهذا الحديث كما في كتاب التنقيح<sup>(28)</sup>. وذهب ابن خزيمة إلى أن الحديث بلفظ "الجمعة" إنما هو من باب الرواية بالمعنى، حيث قال: "هذا خبر روي على المعنى، لم يؤد على لفظ الخبر، ولفظ الخبر: «من أدرك من الصلاة ركعة» فالجمعة من الصلاة أيضاً، كما قاله الزهري، فإذا روي الخبر على المعنى لا على اللفظ جاز أن يقال: من أدرك من الجمعة ركعة، إذ الجمعة من الصلاة، فإذا قال النبي ﷺ: «من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة»، كانت الصلوات كلها داخلية في هذا الخبر، الجمعة وغيرها من الصلوات، وقد روى هذا الخبر أيضاً بمثل هذا اللفظ أسامة بن زيد الليثي، عن ابن شهاب"<sup>(29)</sup>، ونقل الطبراني عن الزهري قوله: "وإنما الجمعة من الصلاة، فمن أدرك ركعة من الجمعة فإننا نرى أن يبني عليها بأخرى وقد أدرك الجمعة"<sup>(30)</sup>.

ويشهد لرواية الحديث بلفظ الجمعة، حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً كما في حديث الباب عند ابن حبان<sup>(31)</sup>، وموقوفاً كما عند ابن أبي شيبة في المصنف، بلفظ: «من أدرك من

(25) ابن الجوزي العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق، (باكستان: إدارة العلوم الأثري، 1981)، ج:1، ص:469.

(26) البيهقي أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2003)، ج:3، ص:287.

(27) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ج:1، ص:429.

(28) الذهبي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب. (الرياض: دار الوطن)، ج:1، ص:285.

(29) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ج:3، ص:173.

(30) الطبراني، مسند الشاميين، ج:4، ص:119.

(31) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج:1، ص:109.

الجمعة ركعةً فليصل إليها أخرى»<sup>(32)</sup>. وذكره ابن حجر في المطالب العالية مرسلًا من حديث راشد بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك من الجمعة ركعةً صلى إليها أخرى»<sup>(33)</sup>.

والقول بأن الحديث بلفظ: "الجمعة" مروى بالمعنى هو الأظهر عند الباحث، فقد اختلف الرواة في رواية هذا الحديث، فبعضهم رواه باللفظ فقالوا: (من أدرك من الصلاة ركعةً)، في حين رواه آخرون بالمعنى فقالوا: (من أدرك من الجمعة ركعةً)، وكلام الزهري السابق يؤكد هذا.

وقد حكم ابن حبان بخطأ رواية إبراهيم بن عطية عن طريق مقارنتها بالروايات التي جاءت في هذا الباب وترجحت عنده، والله أعلم.

### المطلب الثالث: رد حديث أذان وإقامة بلال مثنى مثنى

قال ابن حبان رحمه الله في ترجمة زياد بن عبد الله بن الطُّفَيْل: "روى زياد البكائي، عن إدريس الأودي، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قال: «أَذَّنَ بِلَالٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَثْنَى مَثْنَى وَأَقَامَ مِثْلَ ذَلِكَ»، ثنا الحسن بن سفيان، قال: ثنا زكريا بن يحيى زحمويه عنه"<sup>(34)</sup>.

### أولاً: تخريج الحديث

<sup>(32)</sup> ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، ج:1، ص:461.

<sup>(33)</sup> انظر: ابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ج:5، ص:54. قال ابن حجر: إسناده ضعيف، فيه علتان:

1. ضعف الأحوص بن حكيم. 2. إرسال راشد بن سعد، والمرسل من أنواع الضعيف.

<sup>(34)</sup> ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج:1، ص:303.

أخرجه بلفظه الطبراني في المعجم الكبير<sup>(35)</sup>، وفي المعجم الأوسط<sup>(36)</sup>، وابن حبان في المجروحين<sup>(37)</sup>، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات<sup>(38)</sup>، ثلاثتهم (عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمود بن محمد، والحسن بن سفيان) عن زكريا بن يحيى، عن زياد بن عبد الله، عن إدريس الأودي، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً.

### ثانياً: الحكم على الحديث

قال ابن حبان: "وهذا خبر باطل، ما أذن بلال لرسول الله ﷺ مثنى مثنى، وما أقام مثل ذلك قط، إنما كان أذانه مثنى مثنى وإقامته فرادى، وهذا الخبر رواه الثوري والناس عن عون بن أبي جحيفة بطوله ولم يذكروا فيه تثنية الأذان ولا الإقامة، وإنما قالوا خرج بلال فأذن فقط"<sup>(39)</sup>، ووافقه ابن القيسراني في التذكرة<sup>(40)</sup>، وابن الجوزي في الموضوعات<sup>(41)</sup>، وأقره الذهبي في التلخيص<sup>(42)</sup>.

وقد حكم ابن حبان على حديث أبي جحيفة من طريق زياد بن عبد الله بن الطفيل بالبطلان لمخالفته لحديث أبي جحيفة الذي روي من طريق الثوري<sup>(43)</sup>، وغيره<sup>(44)</sup> عن عون بن أبي جحيفة،

(35) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، حديث رقم 246، باب الواو. إدريس بن يزيد الأودي عن عون بن أبي جحيفة. الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية)، ج: 22، ص: 101.

(36) أخرجه الطبراني، حديث رقم 7820، باب من اسمه محمود. لطراني، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين)، ج: 8، ص: 17. قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن إدريس إلا زياد بن عبد الله".

(37) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج: 1، ص: 302.

(38) ابن الجوزي، الموضوعات، كتاب الصلاة، باب النهي عن أفراد الإقامة، ج: 2، ص: 92.

(39) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج: 1، ص: 302.

(40) ابن القيسراني، تذكرة الحفاظ، باب الذال بعد الألف، رقم الحديث 38، ج: 1، ص: 24.

(41) ابن الجوزي، الموضوعات، كتاب الصلاة، باب النهي عن أفراد الإقامة، ج: 2، ص: 92.

(42) الذهبي، تلخيص الموضوعات، رقم الحديث 395، ج: 1، ص: 174.

(43) أخرجه مسلم في صحيحه حديث رقم 249، باب سترة المصلي. مسلم، صحيح مسلم، ج: 1، ص: 359.

(44) أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم 633، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع. البخاري، صحيح البخاري، ج: 1، ص: 129.

عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ بالأبطح، فجاءه بلال فأذنه بالصلاة، ثم خرج بلال بالعنزة حتى ركزها بين يدي رسول الله ﷺ بالأبطح، وأقام الصلاة»، والله أعلم.

### المطلب الرابع: ردّ حديث الدنيا وقيمتها عند الله تعالى

قال ابن حبان في ترجمة مُحَمَّد بن مُصْعَب القَرْقَسَانِي: "وروى عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس قال: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ قَدْ أَلْقَاهَا أَهْلُهَا، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا»، أخبرناه أبو يعلى، قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا محمد بن مصعب، قال: حدثنا الأوزاعي" (45).

### أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (46)، عن محمد بن مصعب، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ قَدْ أَلْقَاهَا أَهْلُهَا فَقَالَ: لَزَوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا».

### ثانياً: الحكم على الحديث

قال ابن حبان: "وهذا المتن بهذا الإسناد باطل، إنما الناس رووا هذا الخبر عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ، قَالَ: «أَوْ لَا انْتَفَعْتُمْ بِأَهَائِهَا»، قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، قَالَ: «إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا»" (47)، ووافقه ابن القيسراني فقال: "وهذا المتن بهذا الإسناد باطل، ومحمد هذا قلبه" (48)، وقال الدارقطني: "وهم في متنه محمد بن مصعب" (49)، وقد سبق إلى الحكم بالخطأ على هذا الحديث بهذا الإسناد أبو حاتم وأبو زرعة، كما حكاه ابن

(45) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج: 2، ص: 294.

(46) أخرجه ابن أبي شيبة، حديث رقم 34389، كتاب الزهد. باب ما ذكر عن نبينا في الزهد. ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، ج: 7، ص: 86.

(47) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج: 2، ص: 294.

(48) ابن القيسراني، تذكرة الحفاظ، ج: 1، ص 289.

(49) الدارقطني، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، رقم الترجمة 36، ج: 1، ص: 252.

أبي حاتم في سؤاله لأبيه وأبي زرعة حول هذا الحديث بهذا الإسناد فقالوا: هذا خطأ؛ إنما هو: «أن النبي ﷺ مر بشاة ميتة فقال: ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها»، والوهم من القرقساني<sup>(50)</sup>.

حكم ابن حبان بخطأ رواية محمد بن مصعب القرقساني، حيث خالف ما رواه الثقات عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ، قَالَ: «أَوْ لَا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَابِهَا»، قَالُوا: إِنَّمَا مَيِّتَةٌ، قَالَ: «إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا»<sup>(51)</sup>، وليس فيه ذكر الدنيا، والله أعلم.

### المطلب الخامس: ردّ حديث تخصيص المهاجرين بالنهي عن الصبغ بالورس والزعفران.

قال رحمه الله في ترجمة أشعث بن سوار: "وقد روى أشعث عن نافع، عن ابن عمر قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُهَاجِرِينَ أَنْ يَصْبُغُوا ثِيَابَهُمْ بِالْوَرْسِ وَالزَّعْفَرَانِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ»، ثناه الحسن بن سفيان، ثنا عبد الله بن عمر بن أبان، ثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن أشعث<sup>(52)</sup>.

### أولاً: تخريج الحديث

الحديث أخرجه دون ذكر "المهاجرين" البخاري في صحيحه<sup>(53)</sup>، وابن حبان في صحيحه<sup>(54)</sup>، ومسلم في صحيحه<sup>(55)</sup>، بزيادة لفظ "من لم يجد نعلين فليلبس الخفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين"، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

### ثانياً: الحكم على الحديث

<sup>(50)</sup> انظر: ابن أبي حاتم، العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، (د.م: مطابع الحميضي، 2006)، ج:5، ص:173-174.

<sup>(51)</sup> أخرجه ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكي، ج:2، ص:294. وأخرجه البخاري حديق رقم 2221، كتاب البيوع، باب جلود الميتة قبل أن تدبغ. البخاري، صحيح البخاري، ج:3، ص:81. ومسلم، حديث رقم 104-100، كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ. مسلم، صحيح مسلم، ج:1، ص:276-277.

<sup>(52)</sup> ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج:1، ص:172.

<sup>(53)</sup> أخرجه البخاري، حديث رقم 5847، كتاب اللباس. باب الثوب المزعفر. البخاري، صحيح البخاري، ج:7، ص:153.

<sup>(54)</sup> أخرجه ابن حبان، حديث رقم 2177، باب ذكر الزجر عن لبس المحرم المصبوغ من الثياب. ابن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق: محمد علي سونمز، وخالص آي دمير، (بيروت: دار ابن حزم، 1433هـ - 2012م)، ج:3، ص:152.

<sup>(55)</sup> أخرجه مسلم، حديث رقم 1177، كتاب الحج. باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح. مسلم، صحيح مسلم، ج:2، ص:335.

قال ابن حبان: "وهذا متن مقلوب، إنما هو عن نافع، عن ابن عمر في حديثه الطويل، «وَأَنْ يَلْبَسَ ثَوْبًا فِيهِ وَرْسٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ»، فأما ذكره المهاجرين وخصوصية إياهم دون الأنصار وغيرهم من المسلمين، فهو كذب لم يخص المصطفى ﷺ بهذا الحكم أحدا من المسلمين دون غيرهم إلا النساء، وإنما حرم على من أحرم أن يلبس ثوبا مصبوغا بورس أو زعفران، فيشبهه أن يكون أشعث أراد أن يختصر من الحديث شيئا، فإذا به قد أقلبه وغير معناه" (56).

وقد انتقد ابن حبان متن هذه الرواية لمخالفتها الرواية الصحيحة، التي أخرجها الشيخان وغيرهما بصيغة العموم دون تخصيص بالمهاجرين، مبينا أن ذكر المهاجرين فيه دون بقية المسلمين وتخصيصهم بهذا الحكم دون غيرهم، مخالف للنصوص الشرعية الثابتة في هذا الموضوع، والظاهر أنه يقصد بمصطلح الكذب هنا مطلق الخطأ سواء كان عمداً أو بغير عمد، فهذا الراوي ليس كذاباً أو متهماً بالكذب، ولكنه ضعيف الحفظ، فأخطأ في رواية الحديث، ومع ذلك فقد أطلق عليه الإمام وصف الكذب، والله أعلم.

#### المطلب السادس: ردّ حديث رفع اليدين في كل خفض ورفع في الصلاة

قال ابن حبان رحمه الله في ترجمة رِفْدَةَ بن قُضَاعَةَ العَسَّائِي: "روى عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه، عن جده «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ»، ثنا محمد بن العباس الدمشقي، قال: ثنا هشام بن عمار" (57).

أولاً: تخريج الحديث

(56) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج:1، ص:172.

(57) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج:1، ص:304.

أخرجه بنحوه ابن ماجه في السنن<sup>(58)</sup>، وابن قانع في معجم الصحابة<sup>(59)</sup>، وابن عدي في الكامل<sup>(60)</sup>، وأبو نعيم في معرفة الصحابة<sup>(61)</sup>، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد<sup>(62)</sup>، وابن عساكر في تاريخ دمشق<sup>(63)</sup>، وبلفظه ابن الجوزي في الموضوعات<sup>(64)</sup>، كلهم عن هشام بن عمار، عن رفة بن قضاة، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد الله، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه مرفوعاً.

### ثانياً: الحكم على الحديث

- <sup>(58)</sup> أخرجه ابن ماجه، حديث رقم 861، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. باب رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج:1، ص:280. قال المحقق: هذا إسناد فيه رفة بن قضاة وهو ضعيف، وعبد الله لم يسمع من أبيه، حكاه العلائي عن ابن جريج.
- <sup>(59)</sup> أخرجه ابن قانع، رقم الترجمة 738، باب عمير بن قتادة بن عبيد بن سعد بن عاصر بن جندع بن ليث بن بكر وهو أبو عبيد بن عمير. ابن قانع، معجم الصحابة، ج:2، ص:228.
- <sup>(60)</sup> أخرجه ابن عدي، رقم الترجمة 683. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج:4، ص:113.
- <sup>(61)</sup> أخرجه أبو نعيم، رقم الترجمة 5263. ابن عدي، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، (الرياض: دار الوطن للنشر، 1419هـ - 1998م)، ج:4، ص:2091.
- <sup>(62)</sup> أخرجه الخطيب البغدادي، رقم الترجمة 671، تاريخ بغداد، تحقيقي: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ - 2002م)، ج:3، ص:49.
- <sup>(63)</sup> أخرجه ابن عساكر، رقم الترجمة 2187. ابن عساكر علي بن الحسن ابن هبة الله، تاريخ دمشق، تحقيق: محب الدين عمر بن غرامة، (دم: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995)، ج:18، ص:154.
- <sup>(64)</sup> أخرجه ابن الجوزي، حديث رقم 724، باب حديث رفع اليدين ثم كل خفض ورفع. ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ج:1، ص:429.

قال ابن حبان: "وهذا خبر إسناده مقلوب ومتمنه منكر، ما رفع النبي ﷺ يده في كل خفض ورفع قط، وأخبار الزهري عن سالم، عن أبيه تصرح بضده، أنه لم يكن يفعل ذلك بين السجدين" (65)، ووافقه ابن القيسراني في التذكرة (66)، والجورقاني في الأباطل (67).

وقيل ليحيى بن معين، إن الأوزاعي حدث عن عبد الله بن عبيد الله بن عمير الليثي، عن أبيه، عن جده قال: كان رسول الله ﷺ يرفع يديه مع كل تكبيرة، فأنكر يحيى هذا الحديث والإسناد (68)، وسئل الدارقطني عن حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة، فقال: هذا رواه رفة بن قضاة الغساني، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي سلمة كذلك، وخالفه مبشر بن إسماعيل، وغيره (69)، فرووه عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، رأيت أبا هريرة يكبر لم يذكر الرفع، وفي آخره: إنها لصلاة رسول الله ﷺ، وهذا هو الصواب (70).

وقال الخطيب البغدادي: "غريب لم أكتبه إلا بهذا الإسناد" (71)، وقال ابن عساكر: "هذا وهم" (72).

(65) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج:1، ص:304.

(66) ابن القيسراني، تذكرة الحفاظ، ج:1، ص:89. قال ابن القيسراني: "وهذا خبر إسناده مقلوب وحديثه منكر، ما رفع رسول الله يديه في كل خفض ورفع قط، وإخبار الزهري عن سالم عن أبيه يصح بضده، إنه لم يفعل ذلك بين السجدين".

(67) الجورقاني، الأباطل والمناكير والصحاح والمشاهير، ج:2، ص:27. قال: "هذا حديث منكر، ما رفع النبي ﷺ يده في كل خفض ورفع قط، وحديث الزهري، عن سالم، عن أبيه يصح بضده، أنه لم يكن يفعل ذلك بين السجدين".

(68) انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج:18، ص:155.

(69) أخرجه مسلم في صحيحه من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، «أن أبا هريرة كان يكبر في الصلاة كلما رفع ووضع»، حديث رقم 392، كتاب الصلاة. باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة إلا رفعه من الركوع فيقول: سمع الله لمن حمده. مسلم، صحيح مسلم، ج:1، ص:294.

(70) انظر: الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (الرياض: دار طيبة، 1405هـ - 1985م)، ج:9، ص:282-283.

(71) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ - 2002م)، ج:3، ص:49.

(72) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج:18، ص:154.

حكم ابن حبان هذا الحديث بأنه مقلوب السند ومنكر المتن، أما القلب في السند فلعله قد أبدل إسناده بإسناد آخر، وأن الصواب في إسناده: عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما بينه الدارقطني، وأما نكارتة في المتن فلمعارضته الأحاديث الثابتة عن ابن عمر رضي الله عنهما، ومن ذلك ما رواه مالك في الموطأ، ومن طريقه عبد الرزاق في المصنف، عن ابن شهاب الزهري، عن سالم بن عبد الله، «أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع»<sup>(73)</sup>، كما أن الحديث معارض للأحاديث الأخرى الثابتة في موضوعه، نحو حديث أبي هريرة<sup>(74)</sup>، ولم يذكر فيه رفع اليدين بل التكبير، والله أعلم.

### المطلب السابع: ردّ حديث صفة أكل النبي وهو متكئ

قال ابن حبان رحمه الله في ترجمة عَبْدُ اللَّهِ بْنِ كُرْزٍ أَبُو كُرْزٍ الْقُرَشِيُّ: "وروى عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن يُسْرَةَ بنت صفوان: «أَنَّهَا رَأَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَبِيَدِهِ كَتِفَ شَاةٍ وَهُوَ مُتَّكِيٌّ وَهُوَ يَحْتَرُّ بِالسِّكِّينِ وَيَأْكُلُ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَلْقَى السِّكِّينَ وَالْكَتِفَ ثُمَّ صَلَّى وَمَا يَتَوَضَّأُ»، أخبرناه أحمد بن مجاهد بالمصنفة، قال: حدثنا سليمان بن المعافى بن سليمان، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أبو كرز" (75).

أولاً: تخريج الحديث

(73) أخرجه مالك، حديث رقم 209، باب الصلاة والتكبير في كل خفض ورفع. مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود خليل، (د.م: مؤسسة الرسالة، 1412هـ)، ج:1، ص:81. وعبد الرزاق، المصنف، ج:2، ص:64.

(74) أخرجه مسلم، حديث رقم 392، كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة إلا رفعه من الركوع فيقول: سمع الله لمن حمده. صحيح مسلم، ج:1، ص:294.

(75) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج:2، ص:17-18.

لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد جاء في المصادر الحديثية بدون قوله: "وهو متكئ"، كما أخرجه البخاري في الصحيح<sup>(76)</sup>، ومسلم في الصحيح<sup>(77)</sup>، كلهم عن الزهري، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن عمرو بن أمية الضمري رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ يحتز من كتف شاة، فأكل منها، فدعي إلى الصلاة، فقام فطرح السكين، فصلى ولم يتوضأ».

### ثانياً: الحكم على الحديث

قال ابن حبان: "هذا خبر باطل"<sup>(78)</sup>.

وقد حكم ابن حبان على رواية عبد الله بن كرز بهذا الحديث بالبطلان لمخالفته الرواية الثابتة عن عمرو بن أمية رضي الله عنه، وليس فيها قوله "وهو متكئ"، ولمخالفته الأحاديث الثابتة في صفة أكله عليه الصلاة والسلام، ومن ذلك ما جاء في حديث أبي جحيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أكل متكئاً»<sup>(79)</sup>، والله أعلم.

### المطلب الثامن: ردّ حديث ركعتي الفجر والناس يصلون الفجر

قال ابن حبان رحمه الله في ترجمة علي بن الحسين السّوي: "روى عن مبشر بن إسماعيل، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، عن بريدة قال: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا قَفَلْنَا<sup>(80)</sup> وَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَافَقْنَا النَّاسَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ

<sup>(76)</sup> أخرجه البخاري، حديث رقم 208، كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق. البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ج:1، ص:52. وكتاب الأطعمة. باب قطع اللحم بالسكين. رقم الحديث 5408. ج 7. ص 74. وباب شاة مسمومة والكتف والجنب. رقم الحديث 5422. ج 7. ص 76. وباب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشائه. رقم الحديث 5462. ج 7. ص 83.

<sup>(77)</sup> أخرجه مسلم، حديث رقم 92 و93، كتاب الحيض، باب نسخ الوضوء مما مست النار. مسلم، صحيح مسلم، ج:1، ص:273-274.

<sup>(78)</sup> ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج:2، ص:17-18.

<sup>(79)</sup> أخرجه البخاري، حديث رقم 5398، كتاب الأطعمة. باب الأكل متكئاً. البخاري، صحيح البخاري، ج:7، ص:72.

<sup>(80)</sup> قَلَّ يَقْفُلُ إِذَا عَادَ مِنْ سَفَرِهِ. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج:4، ص:92-93.

صَلَّى رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ، فَدَخَلَ حُجْرَةَ حَفْصَةَ فَصَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ ثُمَّ خَرَجَ فَدَخَلَ مَعَ النَّاسِ فِي الصَّلَاةِ»، رواه عنه محمد بن يحيى الذهلي<sup>(81)</sup>.

أولاً: تخريج الحديث

لم أقف عليه.

ثانياً: الحكم على الحديث

قال ابن حبان: "وهذا خبر مقلوب عند الأوزاعي بهذا الإسناد"<sup>(82)</sup>، ووافقه ابن القيسراني في التذكرة<sup>(83)</sup>. حكم ابن حبان على هذا الحديث بالقلب، فحديث الباب بهذا الإسناد مقلوب، والصحيح عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المليح، عن بريدة رضي الله عنه قال: بكروا بصلاة العصر، فإن النبي ﷺ قال: «من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله»<sup>(84)</sup>.

وقال ابن حبان: "وهذا المتن عن يحيى بن أبي كثير - أن النبي ﷺ - فسقط عليه متن خبر بريدة وإسناد هذا الخبر، وأدخل الإسناد في الإسناد. والأخبار المتواترة أن النبي ﷺ جاء وقد قدموا عبد الرحمن بن عوف صلاة الغداة فلم يركع ركعتي الفجر، بل دخل في صلاته، فلما فرغ عبد الرحمن قضى التي فاتته وقال لهم: «أحسنتم»"<sup>(85)</sup>، فهذه الرواية المحفوظة في هذا الخبر، ومتن حديث الباب مخالف للروايات الثابتة في هذه الواقعة، والله أعلم.

(81) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج:2، ص:114-115.

(82) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج:2، ص:115.

(83) ابن القيسراني، تذكرة الحفاظ، ج:1، ص:246.

(84) أخرجه البخاري، حديث رقم 594، كتاب مواقيت الصلاة، باب من ترك صلاة العصر. البخاري، صحيح البخاري، ج:1، ص:115. وباب التبكير بالصلاة في يوم غيم. رقم الحديث 594. ج 1. ص 122. وأحمد، حديث رقم 23048، باب مسند بريدة الأسلمي. أحمد، مسند أحمد بن حنبل، ج:38، ص:155. وابن حبان، حديث رقم 1470، كتاب فرض الصلاة، باب ذكر الزجر عن ترك المرء صلاة العصر وهو عامد له. ابن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج:4، ص:332.

(85) أخرجه أحمد، حديث رقم 18175، باب مسند بريدة الأسلمي. أحمد، مسند أحمد بن حنبل، ج:30، ص:111-112. ومسلم، حديث رقم 274، كتاب الصلاة، باب تقديم الجماعة من يصلى بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة

## المطلب التاسع: ردّ رواية حديث كفارة من غشي امرأته في رمضان

قال ابن حبان رحمه الله في ترجمة ليث بن أبي سليم اللثيبي: "روى عن مجاهد وعطاء، عن أبي هريرة «أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ -يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ- فَقَالَ: هَلَكْتُ، قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: غَشَيْتُ امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: أَعْتَقَ رَقَبَةً، قَالَ: لَا أَجِدُ، قَالَ: أَهْدِ بَدَنَةً، قَالَ: لَا أَجِدُ، قَالَ: اجْلِسْ، قَالَ: فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ شَيْئًا، وَقَالَ: تَصَدَّقْ بِهَذَا، فَإِنَّهُ يُجْزِي عَنْكَ، قَالَ: مَا أَجِدُ أَحْوَجَ إِلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ عِيَالِي، قَالَ: فَاتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتِسْعَةِ عَشَرَ صَاعًا فَقَالَ، هَذَا لَكَ وَلِعِيَالِكَ»، أخبرناه أبو يعلى، قال: حدثنا الحسن بن عمر بن شفيق، قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد، عن ليث، عن مجاهد، وعطاء" (86).

## أولاً: تخريج الحديث

أخرجه بنحوه ابن عدي في الكامل (87)، والطبراني في المعجم الأوسط (88)، وأبو يعلى الموصلي في المسند (89)، ثلاثتهم (ابن فضل، والجراح بن الضحاك، وعبد الوارث) عن ليث بن أبي سليم، عن عطاء ومجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

## ثانياً: الحكم على الحديث

قال ابن حبان: "قوله: «اهد بدنة»، كلام باطل، ما قال رسول الله ﷺ هذا قط، إنما قال له حيث قال لا أجد: «صم شهرين متتابعين»" (90)، ووافقه ابن القيسراني في التذكرة (91)، وقال الذهبي:

بالتقديم. مسلم، صحيح مسلم، ج:1، ص:317. وابن حبان، حديث رقم 2224، كتاب فرض الصلاة، باب فرض متابعة الإمام. ذكر ما يستحب للمرء إذا لم ينتظره المؤذن والقوم عند إتيانه الصلاة أن لا يجد في نفسه عليهم وإن كان أفضلهم. ابن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج:5، ص:602-603.

(86) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج:2، ص:231-233.

(87) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج:7، ص:238.

(88) الطبراني، المعجم الأوسط، رقم الحديث 1787، ج:2، ص:218.

(89) أبو يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، (دمشق: دار المأمون للتراث، 1404هـ - 1984م)، ج:11، ص:249.

(90) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج:2، ص:231-233.

(91) ابن القيسراني، تذكرة الحفاظ، باب النون بعد الألف، رقم الحديث 277، ج:1، ص:120.

"ذكر البدنة منكر"<sup>(92)</sup>، قال الهيثمي: "لأبي هريرة حديث في الصحيح في الجامع بغير سياقه، رواه الطبراني في الأوسط، وفيه ليث بن أبي سليم، وهو ثقة، ولكنه مدلس"<sup>(93)</sup>.

حكم ابن حبان بطلان بعض ألفاظ هذا الحديث، وهو قوله: «اهد بدنّة»، وعارضه بما صح عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه الشيخان<sup>(94)</sup> وغيرهما<sup>(95)</sup> وفيه «صم شهرين متتابعين»، فالحديث معارض للأحاديث الثابتة في هذه الواقعة، والله أعلم.

### الخاتمة

تناول البحث التطبيقات العملية للإمام ابن حبان في مجال نقد متن الحديث بعرضه على الرواية الثابتة للحديث، وتتلخص نتائج البحث فيما يأتي:

1. كتاب المجروحين للإمام ابن حبان وإن كان من مظان أقوال النقاد حول رجال الإسناد، إلا أن الإمام في نقده لمرويات الراوي المترجم له يستخدم عددًا من مقاييس نقد المتن المقررة عند المحدثين، ومن ذلك عرض متن الحديث على الرواية الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، فإذا خالفها استوجب ذلك ردّ الرواية وعدم الاحتجاج بها.
2. شبهة المستشرقين حول عدم اهتمام المحدثين بنقد المتن وتركيزهم على نقد السند، تعود إلى عدم إلمامهم بأهمية الإسناد عند المحدثين من جهة، وجهلهم بجهود المحدثين في مجال نقد متن

<sup>(92)</sup> الذهبي، ميزان الاعتدال، رقم الترجمة 6997، ج:3، ص:420.

<sup>(93)</sup> الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج:3، ص:168.

<sup>(94)</sup> أخرجه البخاري، حديث رقم 1937، كتاب الصوم، باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محاويع. البخاري، صحيح البخاري، ج:3، ص:32. ومسلم، حديث رقم 1111، كتاب الصيام، باب تغليب تحريم الجامع في نهار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها وأنها تجب على الموسر والمعسر وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع. مسلم، صحيح مسلم، ج:2، ص:781.

<sup>(95)</sup> أخرجه أحمد، حديث رقم 6944. أحمد، مسند أحمد بن حنبل، ج:11، ص:532-533. قال المحقق: حديث صحيح. وابن حبان، حديث رقم 3524، كتاب الصوم، باب الكفارة ذكر البيان بأن النبي ﷺ إنما أمر الجامع في شهر الصوم بصيام شهرين عند عدم القدرة على الرقبة وإطعام ستين مسكيناً عند عدم القدرة على الصوم لا أنه يخير بين هذه الأشياء الثلاثة. ابن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج:8، ص:293.

- الحديث من جهة أخرى، فقد اعتنى المحدثون بكلا الجانبين بالقدر المطلوب من العناية والاهتمام والدراسة، ولم يغفلوا جانب نقد المتن حتى في كتبهم المخصصة لنقد رواة الحديث.
3. إن الأصل في علم نقد الحديث النبوي هو نقد الإسناد والمتن معا وإعطاء كلٍّ من الجانبين الأهمية على قدرهما وطبيعتهما الخاصة، والاعتماد على نقد المتن فحسب دون الالتفات إلى دراسة السند البتة يضعف عملية نقد الحديث ويفقد مصداقيتها، لا سيما في نقد الأحاديث التي تتعلق بأمور الآخرة والغيب مما لا مجال فيه للرأي.
4. الحديث إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه، ولذلك ينبغي العناية بجمع الروايات المتعددة للحديث الواحد، وكذلك جمع الأحاديث المتعلقة بالموضوع الواحد، ومن ثم المقارنة بينها، وبذلك يتبين صواب الرواية من خطئها.
5. قد يطلق ابن حبان لفظ الكذب ويريد به مطلق الخطأ سواءً كان عمداً أو بغير عمد، كما وقع في حديث النهي عن الصبغ بالورس والزعفران للمهاجرين عند الإحرام، وهذا المراد لا يظهر للقارئ إلا بعد دراسة الحديث سنداً وممتناً.
6. وافق الإمام ابن حبان المحدثين في الحكم على جميع الأحاديث التي انتقدها بهذا المقياس، ولم يقف الباحث على من خالفه في ذلك، بل اعتمد من جاء بعده على كلامه وحكمه على الأحاديث المنتقدة، مما يدل على مكانته العلمية بين المحدثين.
- وختاماً، أسأل الله تعالى أن يفقهنا في ديننا ويصبرنا بسنة نبينا محمد ﷺ، وأن يوفقنا لخدمة كتابه العظيم وسنة نبيه الكريم، وحمائتهما من تأويل الجاهلين، وتحريف الغافلين، وتشكيك المشككين.
- والحمد لله رب العالمين.

## المراجع

### المصادر العربية:

1. ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري. (1399هـ - 1979م).  
النهاية في غريب الحديث والأثر. طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي (محقق). بيروت: المكتبة العلمية.

2. أحمد، ابن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. (1421هـ - 2001م). مسند أحمد بن حنبل. شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون (محققون). (د.م). مؤسسة الرسالة.
3. أحمد أمين. (2012م). فجر الإسلام. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
4. الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري. (1430هـ - 2009م). السراج المنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير. د.م. دار الصديق.
5. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني. (1410هـ - 1989م). السنن الصغير. عبد المعطي أمين قلعجي (محقق). باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية.
6. الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك. (1395هـ - 1975م). سنن الترمذي. أحمد محمد شاکر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة (محققون). مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
7. الجورقاني، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الهمداني. (1422هـ - 2002م). الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي (محقق). الرياض: دار الصميعة للنشر والتوزيع. الهند: دار الدعوة التعليمية الخيرية.
8. ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. (1386هـ - 1966م). الموضوعات. عبد الرحمن محمد عثمان (محقق). المدينة المنورة: مكتبة السلفية.
9. ابن الجوزي. (1415هـ - 1994م). التحقيق في أحاديث الخلاف. مسعد عبد الحميد محمد السعدني (محقق). بيروت: دار الكتب العلمية.
10. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي. (1427هـ - 2006م). العلل لابن أبي حاتم. سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي (محقق). د.م. مطابع الحميضي.
11. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. (1411هـ - 1990م). المستدرک علی الصحیحین. مصطفى عبد القادر عطا (محقق). بيروت: دار الكتب العلمية.
12. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي. (1402هـ). كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. محمود إبراهيم زايد (محقق). حلب: دار الوعي.
13. ابن حبان. (1408هـ - 1988م). الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. شعيب الأرنؤوط (محقق). بيروت: مؤسسة الرسالة.
14. ابن حجر. (1419هـ). المطالب العالیه بزوائد المسانید الثمانية. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري (منسق). السعودية: دار العاصمة ودار الغيث.
15. الخطيب البغدادي. (د.ت). الكفاية في علم الرواية. أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني (محقق). المدينة المنورة: المكتبة العلمية.
16. الخطيب البغدادي. (1422هـ - 2002م). تاريخ بغداد. بشار عواد معروف (محقق). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

17. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي. (1405هـ - 1985م). **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. محفوظ الرحمن زين الله السلفي (محقق). الرياض: دار طيبة.
18. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز. (1382هـ - 1963م). **ميزان الاعتدال**. علي محمد البجاوي (محقق). بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
19. الذهبي. (1412هـ - 2000م). **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**. مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب (محقق). الرياض: دار الوطن.
20. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن القاضي. (1404هـ - 1984م). **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**. ط 3. د.م. دار الفكر.
21. ربيع محمد محمد يونس. (2019م). **شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن والردّ عليها**. القاهرة: مجلة كلية الدراسات الإسلامية. العدد 36.
22. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسطي العبسي. (1409هـ). **المصنف في الأحاديث والآثار**. كمال يوسف الحوت (محقق). الرياض: مكتبة الرشد.
23. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين. (1496هـ - 1986م). **معرفة أنواع علوم الحديث**. نور الدين عتر (محقق). سوريا: دار الفكر. بيروت: دار الفكر المعاصر.
24. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. (1415هـ - 1994م). **المعجم الكبير**. حمدي بن عبد المجيد السلفي (محقق). القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
25. الطبراني. (د.ت). **المعجم الأوسط**. طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني (محقق). القاهرة: دار الحرمين.
26. الطبراني. (1405هـ - 1984م). **مسند الشاميين**. (محقق) حمدي بن عبد المجيد السلفي. بيروت: مؤسسة الرسالة.
27. ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني. (1418هـ - 1997). **الكمال في ضعفاء الرجال**. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض (محقق). بيروت: الكتب العلمية.
28. ابن عراق، نور الدين علي بن محمد بن علي عبد الرحمن الكناي. (1399هـ). **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**. عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق الغماري (محقق). بيروت: دار الكتب العلمية.
29. ابن قانع، عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي. (1418هـ). **معجم الصحابة**. صلاح بن سالم المصراي (محقق). المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية.
30. ابن القيسراني، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني. (1415هـ - 1994م). **تذكرة الحفاظ**. حمدي عبد المجيد السلفي (محقق). الرياض: دار الصمعي للنشر والتوزيع.
31. ابن القيسراني. (1416هـ - 1996م). **ذخيرة الحفاظ**. عبد الرحمن الفريوائي (محقق). الرياض: دار السلف.

32. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني. (د.ت). سنن ابن ماجه. محمد فؤاد عبد الباقي (محقق). د.م. دار إحياء الكتب العربية وفيصل عيسى البابي الحلبي.
33. مالك، ابن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني. (1412هـ). موطأ الإمام مالك. بشار عواد معروف ومحمود خليل (محقق). د.م. مؤسسة الرسالة.
34. محمد طاهر الجوايبي. (1406هـ - 1986م). جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف. تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.
35. محمد مصطفى الأعظمي. (1410هـ-1990م). منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه. المملكة العربية السعودية: مكتبة الكوثر.
36. مسلم، ابن الحجاج القشيري النيسابوري. (1374هـ - 1955م). صحيح مسلم. محمد فؤاد عبد الباقي (محقق). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
37. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني. (1394هـ - 1974م). حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. مصر: مطبعة السعادة.
38. أبو يعلى الموصولي، أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي. (1404هـ - 1984م). مسند أبي يعلى. حسين سليم أسد (محقق). دمشق: دار المأمون للتراث.

### المصادر الأجنبية:

Goldziher Ignaz. (1971). *Muslim Studies, (Muhammedanische Studien)*, translated from the German by C.R. Barber and S.M. Stern, London: George Allen & Unwin Ltd. vol. 2.

### REFERENCES

- Abū Ya`lā al Mūsīlī, Ahmad b. `Alī al Tamīmī. (1984). *Musnad Abī Ya`lā*. (Husain Salīm, Ed). Damascus: Dār al Ma`mūn.
- Abū Nu`aim, Ahmad b. Abdullāh al Asbahānī. (1974). *Hilyatul Auliya`*. Cairo: Mathba`ah al Sa`adah.
- Ahmad, Ahmad b. Muhammad b. Hanbal. (2001). *Musnad Ahmad*. (Shu`aib Al Arna`ut, Ed). Muassasah Ar Risalah.
- Ahmad Amin. (2012). *Fajr al Islam*. Cairo: Muassasah Handāwī li At Ta`līm wa Ath Thaqāfah.
- al Albanī, Muhammad Nashruddin. (2009). *al Sirāj al Munīr fī Tartīb Ahādith Shahīh al Jāmi` al shaghīr*. Dār al Siddīq.
- al Baihāqī, Ahmad b. al Husain b. `alī b. Mūsā al Khurasānī. (1989). *Al Sunan Al Saghīr*. (Abd al Mu`thi, Ed). Pakistan: Jami`ah Al Dirasat Al Islamiah.

- al Baihaqī. (2003). *al Sunan al Kubrā*. (Muhammad Abd al Qādir, Ed.). Beirut: Dār al Kutub al 'Ilmiah.
- al Bukhārī, Muhammad b. Ismā'īl b. Ibrāhīm al Ju'fī. (1993). *Shahīh al Bukhārī*. (Musthafā Dīb al Bughā, Ed). Damascus: Dār Ibn Kathīr, Dār al Yamāma.
- al Dār al Quthnī, 'Alī b. 'Umar b. Ahmad. al Baghdādī. (1985). *al 'Ilal*. (Mahfuz al Rahman, Ed). Riyādh: Dār Taibah.
- al Dzahabī, Shamsuddīn Muhammad b. Ahmad b. Uthman b. Qaimaz. (1963). *Mizān al I'tidāl*. ('Alī Muhammad al Bajawī, Ed). Beirut: Dār al Ma'rifah.
- al Dzahabī. (2000). *Tanqīh al Tahqīq fī Ahādīth al Ta'līq*. (Musthafā 'Abd al Hay, Ed). Riyādh: Dār al Wathan.
- al Hākim, Muhammad b. Abdillāh al Naisābūrī. (1990). *al Mustadrak*. (Musthafā Abd al Qādir, Ed). Beirut: Dār al Kutub al 'Ilmiah.
- Goldziher Ignaz. (1971). *Muslim Studies, (Muhammedanische Studien)*, translated from the German by C.R. Barber and S.M. Stern, London: George Allen & Unwin Ltd. vol. 2.
- al Jaurakāni, al Husain b. Ibrāhīm b. al Husain. (2002). *al Abātīl wa al Manākīr*. (Abd Rahman b. Abd al Jabbār, Ed). Riyādh: Dār al Samī'ī.
- al Khatīb, al Baghdādī. (2002). *Tārīkh Baghdād*. (Bashār 'Awād Ma'rūf, Ed). Beirut: Dār al Gharb al Islāmī.
- al Khatīb. (n.d.). *al Kifāyah fī 'Ilm al Riwāyah*. (Abū Abdillāh et al. Ed). al Madīnah al Munawwarah: al Maktabah al 'Ilmiah.
- Ibn Abī Hātim, Abd Rahman b. Muhammad b. Idrīs al Rāzī. (2006). *al 'Ilal*. (Sa'ad b. Abdullāh et al. Ed). Mathābi' al Hamīdhī.
- Ibn Abī Shaibah, Abdullāh b. Muhammad al 'Absī. (1988). *al Musannaf*. (Kamāl Yūsuf, Ed). Riyādh: Maktabah al Rushd.
- Ibn 'Adī, Abdullāh b. 'Adī al Jurjānī. (1997). *al Kāmil fī Dhu'afa' al Rijāl*. ('Ādil Ahmad et al. Ed). Beirut: al Kutub al 'Ilmiah.
- Ibn 'Arrāq, 'Alī b. Muhammad al Kinānī. (1979). *Tanzīh al Sharī'ah al Marfū'ah*. (Abd al Wahab et al. Ed). Pakistan: Jāmi'ah al Dirāsāt al Islamīah.
- Ibn 'Asākir, 'Alī b. al Hasan Ibn Hibatullāh. (1995). *Tārīkh Dimashq*. (Muhīb al Dīn Umar b. Gharāmah, Ed). Dār al Fikr.
- Ibn al Athīr, Majd al Dīn al Mubārak b. Muhammad. (1979). *al Nihāyah fī Gharīb al Hadīth wa al 'Athar*. (al Mu'thī Amīn, Ed). Pakistan: Jāmi'ah al Dirāsāt al Islāmīah.

- Ibn Hajar, Ahmad b. 'Alī al 'Asqalānī. (1998). *al Mathālib al 'Āliyah*. (Sa'ad b. Nāshir, Ed). KSA: Dār al 'Āshimah.
- Ibn Hibbān, Muhammad b. Hibbān al Bustī. (1981). *al Majrūhīn*. (Mahmud Ibrāhīm Zāyid, Ed). Aleppo: Dār al Wā'ī.
- Ibn Hibbān. (1988). *Shahīh Ibn Hibbān*. (Shu'aīb al Arnauth, Ed). Beirut: Muassasah al Risālah.
- Ibn Jauzī, Abd Rahman b. 'Alī al Jauzī. (1966). *al Maudhū'āt*. (Abdurrahman Muhammad 'Uthmān, Ed). al Madīnah: Maktabah al Salafiah.
- Ibn Jauzī. (1994). *al Tahqīq fī Ahādīth al Khilāf*. (Mis'ad Abd al Hāmid, Ed). Beirut: Dār al Kutub al 'Ilmiah.
- Ibn Jauzī. (1981). *al 'Ilal al Mutanāhiah fī al Ahādīth al Wāhiah*. (Irshād al Haq, Ed). Pakistan: Idārah al 'Ulūm al Athariah.
- Ibn Khuzaima, Muhammad b. Ishāq al Sulamī. (2017). *Shahīh Ibn Khuzaima*. (Muhammad Musthafā al A'dhāmī, Ed). Beirut: al Maktab al Islāmī.
- Ibn Mājah, Muhammad b. Yazīd al Qazwīnī. (n.d.). *Sunan Ibn Mājah*. (Muhammad Fu'ād Abd al Bāqī, Ed). Dār Ihyā' al Kutub al 'Arabia.
- Ibn Shalāh, Uthmān b. Abd Rahman. (1986). *Ma'rifah 'anwā' 'Ulūm al Hadīth*. (Nūruddīn 'Ithr, Ed). Beirut: Dār al Fikr al Mu'āsir. Syria: Dār al Fikr.
- Ibn al Qaisarāni, Muhammad b. Thāhir al Maqdīsī. (1994). *Tadzkiratul Huffāz*. (Hamdī al Salafī, Ed). Riyādh: Dār al Samī'ī.
- Ibn Qāni', Abd al Bāqī b. Qāni'. (1997). *Mu'jam al Sahāba*. (Salāh b. Sālim, Ed). al Madīnah: Maktabah al Ghurabā'.
- Mālik, Ibn Anas b. Mālik al Madanī. (1991). *al Muwattha`*. (Bashār 'Awād, et al. Ed). Muassasah al Risālah.
- Muhammad Musthafā al A'dhāmī. (2007). *Manhāj al Naqd 'inda al Muhaddithīn*. KSA: Maktabah al Kauthar.
- Muhammad Tāhir al Jawābī. (1986). *Juhūd al Muhaddithīn fī Naqd Matn al Hadīth*. Tunisia: Muassasat Abdul Karīm b. Abdullāh.
- Muslim, Ibn al Hajjāj al Qushairī al Naisābūrī. (1955). (Muhammad Fu'ād Abd al Bāqī, Ed). Cairo: Mathba'ah 'Īsā al Halabī.
- Rabī' Muhammad Yūnus. (2019). *Shubha Ihtimām al Muhaddithīn binaqd al Sanad dūna al Matn*. Cairo: Majallah Kullia al Dirāsāt al Islāmiah. V36.
- al Rāmahurmūzī, al Hasan b. Abdurrahmān al Qādhī. (1984). *al Muhaddith al Fāshil*. Dār al Fikr, 3<sup>rd</sup> ed.

- al Tabrānī, Sulaimān b. Ahmad al Shāmī. (1994). *al Mu'jam al Kabīr*. (Hamdī al Salafī, Ed). Cairo: Maktabah Ibn al Taimiah.
- al Tabrānī. (n.d.). *al Mu'jam al Wasīt*. (Thāriq 'Awadallāh, et al. Ed). Cairo: Dār al Haramain.
- al Tabrānī. (1984). *Musnad al Shāmiyīn*. (Hamdī al Salafī, Ed). Beirut: Muassasah al Risālah.
- al Tirmīzī, Muhammad b. 'Īsā b. Saura. (1975). *Sunan al Tirmīzī*. (Ahmad Shākīr, et al. Ed). Egypt: Sharikah Maktabah Musthafā al Bābī al Halabī.